التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية وانعكاساتها على كفاءة دور القضاء غير الرسمي والآثار الناتجة عن ذلك
دراسة مقارنة بين قرية الكوم الأحمر ومدينة المنيا

أحمد محمود سامي[١]– مصطفى ابراهيم عوض[٢]– ماجد محمد يسري الخربوطلي[٣]
١) طالب دراسات عليا بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس٣) معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية وانعكاساتها على كفاءة دور القضاء غير الرسمي والآثار الناتجة عن ذلك، وتم توزيع الاستمارات المقاييس على أفراد عينة الدراسة من العائلات من قرية الكوم الأحمر والمنيا وتم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم استخدام المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي، وكانت الأداة المستخدمة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري والمجالس العرفية وتوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية والمجالس العرفية، وتوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية وأثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية، كما توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري وواقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية، وأوصت الدراسة بالآتي: توفير جميع المقومات الخاصة بالعمل القضائي للقضاة العرفيين، زيادة الاهتمام الحكومي بالجوانب البيئية، ومدى ضرورة تحديد نظام قانوني حديث من أجل المسئولية الخاصة بالقضاة المدنيين، الاهتمام بالأطفال، ضرورة قيام غالبية الدول بفض النزاعات، أهمية الالتزام بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية الخاصة بهم.
الكلمات المفتاحية: التطورات المصرية / المجالات الثقافية / المجالات البيئية/ القضاء غير الرسمي/ المجالس العرفية/ القضاء المدني.

مقدمة

على الرغم من التطور الحضاري والثقافي الكبير الذي تشهده المجتمعات في العصر الحديث، وتدخل الدول بأجهزتها في تسيير شؤون الأفراد في المجتمعات إلا أنه ولا زالت المجالس العرفية، أو ما يعرف بالقضاء غير الرسمي يشهد زخماً كبيراً.

كما أنه لا زالت تحظى هذه المجالس العرفية بالمكانة العالية التي كانت تتمتع بها منذ قديم الزمن، في عقد جلسات الصلح بين المتخاصمين، والفصل في أقضيتهم، وفض منازعاتهم بما تتمتع به من مكانة كبيرة بين أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه.

ولعل حاجة الإنسان إلى البحث عن العدالة، والحصول على حقوقه المسلوبة، والرغبة في تطبيق قيم المجتمع، هي كانت الدافع الأول إلى اللجوء إلى القضاء غير الرسمي لإشباع هذه الحاجات ذات الأهمية الكبرى.

كما أنَّ غياب دور الدولة في بعض الأحيان عن القيام بدورها الأساسي، وهو توفير مرفق القضاء في شتى انحاء الدولة خاصة في الأماكن المترامية الأطراف شكل سبباً قوياً في ازدهار دور هذه المجالس القضائية العرفية في لجوء الناس إليها في هذه المجتمعات نظراً لغياب القضاء الرسمي في هذه الأماكن.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أسئلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما تأثير التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية على كفاءة دور القضاء غير الرسمي والآثار الناتجة عن ذلك بالتطبيق على قرية الكوم الأحمر ومدينة المنيا؟

وينقسم هذا التساؤل الرئيس إلى عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما هي أهم التطورات البيئية؟
- ما هي تأثيرات التطورات على الحياة الثقافية للمجتمع المصري؟
- ما هي تأثيرات التطورات الاجتماعية على أعضاء المجتمع المصري؟
- ما هي تأثيرات التطورات الاقتصادية على أعضاء المجتمع المصري؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة في محاولة تذليل العديد من القضايا النظرية التي استلمتها الدراسة، فيما يرتبط بالمجالس العرفية والضبط الاجتماعي الغير رسمي وذلك بما يتفق مع الفروض وأهداف المشكلة، مع توضيح مفهوم الضبط الاجتماعي الغير رسمي والتي تتم من خلاله محاولة تعزيز التراث النظري واستمراره داخل المجتمعات.

الأهمية التطبيقية:

أ. تساعد نتائج الدراسة الحالية في المساهمة في التعرف على تأثير التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية على كفاءة دور القضاء غيرالرسمي والآثار الناتجة عن ذلك، وذلك من خلال تطبيقها على قرية الكوم الأحمرومدينة المنيا.

ب. تساهم نتائج الدراسة فيجذب انتباه المسؤولين من القضاء الرسمي على التعرف على أهم وأبرز الأسباب التي تجعل أفراد المجتمعات البدوية والقبلية في اللجوء إلى القضاء العرفي.

ج. تساهم نتائج الدراسة في نشرالوعي بمدى ضرورة الاهتمام بتوفير التنمية الثقافية لدى جميع أفراد المجتمع وتوصيلها إلى القبائل البدوية والمدن الريفية من أجل تنمية أفكارهم.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على أهم التطورات الثقافية في البيئة المصرية وبالأخص في الكوم الأحمر، والتعرف على أهم التطورات الثقافية في البيئة المصرية وبالأخص في مدينة المنيا، وينقسم الهدف الرئيسي إلى عدة أهداف فرعية هي:

- معرفة أهم التغيرات البيئية في الواقع المصري وما شهدها منها المجتمع في الكوم الأحمر ومدينة المنيا.
- توضيح دور المجالس العرفية باعتبارها آلية من آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمي.
- توضيح دور المجالس العرفية في حل العديد من قضايا الصراعات والنزاعات المتعلقة بالأسرة والعائلات.
- الكشف عن طبيعة تمكين المجالس العرفية من ممارسة دورها على مستوي الاسرة الحضارية والبدوية.
- معرفة الأسباب التي أدت الى ضعف المجالس العرفية برغم من وجود المدنية في مجتمع الدراسة.
- الكشف عن طبيعة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تواجه محافظات الصعيد.
- التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين المشكلات البيئية والاجتماعية في محافظات الصعيد.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مصطلحات الدراسة

التطـورات فـي المجـالات الثقافيـة: فهـي مـا يكـون مـن محـاولات لنـا تهـدف للرقـي بالإنسـان ومـا لـه مـن طريقـة للتفكيـر المتحضـر الـذي يرقـى بـه وبالبشـرية كافـة وتـم الحـاق عـدد مـن المعـارف إليهـا مـن ثقافـة وفنـون، كمـا وقـد اكتسـب أيضـا عدد من الصفات الدلالية التصنيفية خاصة بعد ما كان من تشعبات عدة للعلوم والثقافات.

التطـورات فـي المجـالات البيئيـة: ويقصـد بهـا سـعي الدولـة نحـو تحسـين البيئـة ومـا لهـا مـن مجـالات والعمـل علـى تطويرها كونها كأحد أهداف التنمية المستدامة وأحد أهم مجالات العمل التنموي.

القضـاء غيـر الرسـمي: هـو أشـبه بلجـان مُصـالحات، يـتم تشـكيلها فـي مراكـز الشـرطة لوضـع حـد للمنازعـات والمشـكلات الاجتماعيـة فيمـا يتعلـق بقضـايا القصـاص والثـأر أو لحـل المشـكلات المدنيـة. تنتشـر المجـالس العرفيـة بشـكل أكبـر فـي المنـاطق الريفيـة، بشـرط أن تكـون تحـت تنظـيم ورعايـة الحكومـة. ومـن أمثلـة المشـكلات المدنيـة التـي يتم النظر فيها في المجالس العرفية امتناع مستأجر عن دفع إيجار أو امتناع مواطن عن سداد أجر حرفي.

التغيـرات الثقافيـة: التنـوع البيئـي قـد أسـهم فـي خلـق عـدد مـن الثقافـات المتباينـة التـي أكسـبت الحيـاة طبيعـة بعينهـا وأوجبـت عليهـا عـدد مـن المتطلبـات التـي تمثـل العلـم المتـوارث للأمـة أو لمجتمـع مـن المجتمعـات الإنسـانية والتـي يـتم تناقله من جيل لآخر من أجيالها المتعاقبة بطرق شتى.

التغيـرات البيئيـة: هـو تغيـر فـي البيئـة يعـزي إلـى التـأثيرات البشـرية علـى البيئـة، وذلـك مـن خـلال ازديـاد درجـة الحـرارة السـطحية المتوسـطة فـي العـالم، مـع زيـادة كميـة ثـاني أكسـيد الكربـون، وبعـض الغـازات الأخـرى فـي المنـاخ، كمـا ان هـذه تعـرف بغـازات البيـت الزجـاجي، وذلـك لأنهـا تسـاهم فـي زيـادة الـدفء للمنـاخ الأرضـي، كمـا أنهـا تعـدمن المتغيـرات البيئية الخطيرة التي تؤثر على كوكب الأرض. (مرزوق، ٢٠١٤م: ٣٠).

الدراسات السابقة

المحور الأول: المجالس العرفية (القضاء الغير رسمي).

١- دراسة (سلوى محمد المهدي أحمد عبد الرحمن، ٢٠١٣م)

بعنوان: "الضبط الاجتماعي ودور المجالس العرفية في فض النزاع الأسري: دراسة ميدانية في مدينة الأحساء".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المجتمعات التي تتمتع بنمط خاص يجعلها مختلفة بين المجتمعات الأخرى وذلك من حيث أنماط الحياة الحضرية بكافة المظاهر المدنية ويشمل ذلك الضبط الاجتماعي الرسمي، والتعرف على الحد الذي ينتج من خلالها التداخل بين أنواع الضبط الذي يتمثل في دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاسرية والعائلية، وذلك من أجل الحفاظ على الموازنة داخل المجتمعات، كما أنها هدفت إلى التعرف على دور المجالس العرفية كطريقة من طرق الضبط الاجتماعي الغير رسمي في حل الكثير من القضايا الخاصة بالصراعات الأسرية والعائلية، وكذلك التعرف على الوسائل الخاصة بإقامة المجالس العرفية في مدينة الحساء، وكذلك التوصل إلى العادات والتقاليد الموجودة في مدينة الحساء، **وقد خرجت الدراسة** بعدة نتائج والتي تتمثل أهمها في أن جميع الوسائل الخاصة بالضبط الاجتماعي الرسمي مع الضبط الغير رسمي، في مجتمع الأحساء، وذلك بسبب وجود مجلس عرفي يتواجد في القبائل بالإضافة إلى وجود المجالس العائلية الخاصة بالعائلات الكبيرة والأسر، وكل منهما له الوظيفة الخاصة به التي تعرف حفظ التوازن والنظام داخل القبائل او العائلة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٢- **دراسة (جمال كركار، ٢٠١٤م): بعنوان:** "القانون العرفي الجزائري خلال فترة الاحتلال: قانون منطقة القبائل أنموذجاً، مقارنة بين موقف القوانين الفرنسية والشريعة الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القانون العرفي الخاص بالواقع الحالي لولاية بجاية وبلاد القبائل، حيث اهتمت بدراسة وتحليل أصول القوانين العرفية لدولة الجزائر، وكذلك الموقف الخاص بالسلطة الفرنسية والقوانين التي تم وضعها مقابل القوانين العرفية في فترة الاحتلال، **وقد خرجت تلك الدراسة** بالعديد من النتائج التي تتمثل أبرزها وأهمها في أن دراسة القوانين العرفية في جميع المناطق بدولة الجزائر تعتبر لها أهمية كبيرة وذلك من أجل التعرف على أصول وتاريخ تلك القوانين، وخاصة بعد أن قام العديد من الباحثين الفرنسيين والمستشرقين بدراسة تلك القوانين وتحليلها.

٣- **(محمد أمين عباس، ٢٠١٧م):** بعنوان: دراسة تحليلية لوظائف ومهام رؤساء المجالس الشعبية البلدية في مجال حماية البيئة على ضوء التشريعات الوطنية.

هدفت الدراسة الى توضيح دور المجالس الشعبية في حل المشكلات البيئية، حيث أوضحت الدراسة أن رؤساء المجالس الشعبية البلدية يمارسون عدة مهام في مجال حماية البيئة. وقد تم الاهتمام بهذه المهام في القوانين الجديدة لقانوني البلدية والولاية، بالإضافة الى القوانين الخاصة بحماية البيئة، وذلك اعتمادا على وظيفتين أساسيتين، وهما الضبط الإداري والقضائي، وقد توصلت الدراسة الى أن المهام المخولة لرؤساء المجالس في مجال حماية البيئة تختلف من قانون لآخر، فالقوانين العامة قد خصصت لرؤساء المجالس الشعبية صلاحيات عديدة، وذلك مقارنة بالقوانين الخاصة المتعلقة بحماية البيئة البرية والجوية، أما بخصوص النصوص التشريعية المتضمنة لحماية البيئة البحرية فقد ضيقت من مهامهم ولم تعط لهم صلاحيات كثيرة مقارنة بعناصر البيئة الأخرى.

٤- **دراسة (رضوان الحسن إبراهيم، ٢٠١٨م): بعنوان:** "دور القانون العرفي في حل الصراعات القبلية: دراسة أنثروبولوجية مقارنة لفاعلية (مجالس الجودية)، و(مجالس القلد) في قبيلتي الرزيقات والهدنوده".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القانون العرفي الذي كان منتشراً ويتم تطبيقه والاستناد إليه في الأحكام الخاصة بقبائل الهدندوة وقبائل الرزيقات، حيث تتضمن تلك الأحكام على العديد من القوانين الخاصة بالعقوبات وكذلك الإجراءات الخاصة بالتصالح في النزاعات القبلية، كما تهدف هذه الدراسة إلى القيام تجربة المجتمعات ذات الفئة التقليدية والبدوية، والتعرف على أنظمتها السياسية وطرق الضبط الاجتماعي وكيفية عملها وأداءها، **وقد اعتمدت هذه الدراسة** على المنهج المقارن، **وقد خرجت الدراسة** بالعديد من النتائج التي تتمثل أبرزها في أن الكثير من أفراد المجتمعات القبلية يفضلون اللجوء إلى القضاء الأهلي، **وقد أوصت هذه الدراسة** إلى ضرورة الاهتمام بالأبحاث الشاملة والوصفية من أجل اكتشاف جميع التغيرات الجذرية التي تظهر ملامحها على الأفق في هشاشة إدارة الصراعات القبلية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المحور الثاني: التطورات في المجالات الثقافية والبيئية.

١-دراسة لؤلؤة عبد الكريم القويفلي(٢٠١٨م): بعنوان: تعزيز الحرية الثقافية المنضبطة.

هدفت تلك الدراسة: إلى ما يكون من حماية للهوية الثقافية، وما تكفله المجتمعات الحديثة من حماية للخصوصية الثقافية وغيرها من التحديات والإشكالات لعدد من أبناء لغة الضاد، والتعرف على الكيفية التي يمكن من خلالها التصدي للعولمة الثقافية وما يكون من ثورة معلوماتية وكيفية الدفع بالموروث الثقافي لنا لكل ما يهدد قيمنا وأخلاقنا العربية والتي قد توالت هجماتها الشرسة على مجتمعاتنا العربية عبر الإنترنت والسماوات المفتوحة والتكنولوجيات الغاية في التطور، وقد اعتمدت الباحثة المنهج: الاستقرائي والمنهج الوصفي. وقد خلصت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات منها: أن حالة الحرية الثقافية المنضبطة والتي تتقيد بها المجتمعات الحديثة قد اقترنت بالإبداع الفني والتنوع الثقافي في كافة المجالات الثقافية، وأن الانفتاح على العالم من حولنا ليس مقرونا بكوننا قد نتخلص من هويتنا الثقافية ومرجعيتنا العربية بل إن الحرية الثقافية المنضبطة هي من تحفظ لنا التطور والتقدم الذي يتناسب ورؤيتنا العربية.

٢-دراسة داليا فؤاد محمود عطية (٢٠١٨): بعنوان: الحرف التراثية كمجال إبداعي للطفل المصري.

وقد هدفت تلك الدراسة إلى: توضيح كافة المفاهيم الحديثة والمتطورة الخاصة بعملية الكشف عن وتطوير السبل الإبداعية والتي يتمتع بها الطفل المصري ، وتنشيط ملكة الإبداع لديه وأيضا الابتكار من سن دخول المدرسة (٥ سنوات) إلى سن ١٢ سنة، إضافة إلى التعرف من قبل المهتمين بالتطور الثقافي على علاقة التفكير الإبداعي والابتكاري لدى الطفل المصري بالمتغيرات المجتمعية في البيئة المصرية سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، وقد استخدم الدراسة المنهج: الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة بعدد من النتائج منها: ضرورة تركيز الضوء على أهمية تنمية الإبداع والابتكار من قبل وزارة الثقافة في الفنون والحرف التراثية، وقامت وزارة الثقافة بتقديم برامج تنموية للأطفال تلك الشريحة الرئيسية في المجتمع والتي تؤثر فيه بدرجة كبيرة، وتم تحديد عدد من الوسائل المناسبة لتنمية القدرات الإبداعية والابتكارية في فنون الحرف التراثية لدى الأطفال.

٣-دراسة (مسعودة فلوس، ٢٠١٩م) : بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية.

جاءت هذه الدراسة لعرض وتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية، حيث تقوم الدراسة على الإطار النظري لكل من المصطلحين الممثلين لعنوان الدراسة، وهما مؤسسات المجتمع المدني والثقافة البيئية، بالإضافة إلى التطرق إلى العلاقة القائمة بينهما، وهي الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية، والعمل على توعية أفراد المجتمع. (فلوس، ٢٠١٩م)، وتوصلت الدراسة الى أن مؤسسات للمجتمع المدني تلعب دور فعال في نشر الثقافة البيئية بمختلف الاليات الممكنة، حيث تهدف من خلال ذلك الى حماية البيئة والمجتمع بشكل عام من الأخطار.

٤-دراسة منى محمد علي الشعباني (٢٠١٩). بعنوان: دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة دراسة استكشافية في منشآت الأعمال في البيئة المصرية.

قد هدفت الدراسة إلى: القدرة على تحليل وتقييم دور المراجعة لكافة الأبعاد البيئية لدعم كامل التقارير التنموية لما يحدث من تطوير لكافة المنشآت في البيئة المصرية عبر: الوصول إلى مدى ما تحقق من تطوير في البعد البيئي وعدد من المنشآت البيئية وما كان من التزام من قبل تلك المنشآت الصناعية التي تتعلق بالبيئة بما اتخذته الدولة المصرية من قوانين وتشريعات قد وُضعت خصيصا لحماية البيئة. وقد اعتمدت الباحثة المنهج: الاستقرائي والوصفي التحليلي. وقد خرجت الدراسة بعدد من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

النتائج منها: إن أغلب المنشآت في قطاع الأعمال المصري تعتمد المراجعة الفاعلة للبعد البيئي سواء عبر نظم إدارة بيئية وغيرها من مراجعي الالتزام بكافة القوانين البيئية وبيان مدى تطبيقها تطبيقا حقيقيا فاعلا يحفظ البيئة المصرية من التلوث والعبث، وأن كافة منشآت قطاع الأعمال المصري أصبحت إلى حد ما تطبق كافة معايير الأمن والسلامة البيئية بالشكل الذي يدعم التنمية المستدامة والرؤية التنموية للقيادة المصرية.

- أوضح استعراض الدراسات السابقة عن تناول بعض الدراسات التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية وانعكاساتها على كفاءة دور القضاء غير الرسمي، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات تناولت التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية.
- اتفقت الدراسات السابقة التي تم تناولها عن موضوع المجالس العرفية على استخدام المنهج الوصفي.

سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة: –

- أوضح استعراض الدراسات السابقة عن تناول بعض الدراسات التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية وانعكاساتها على كفاءة دور القضاء غير الرسمي، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات تناولت التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية.
- تطرقت الدراسات السابقة بمختلف مجالاتها الى عدد محدد من الجوانب، ومنها توضيح دور المجتمع المدني في حماية البيئة، وتوضيح دور المجالس الشعبية البلدية في حماية البيئة في ضوء التشريعات الوطنية، وعرض دور المجالس العرفية في حل النزاعات الطائفية وفي حل النزاعات الأسرية.

فروض الدراسة

تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري والمجالس العرفية.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية .
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية وأثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية .
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري وأثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية .
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الإطار النظري

- **مفهوم المجالس العرفية:** هناك الكثير من التعريفات والمفاهيم الخاصة بالمجالس العرفية والتي يمكننا التعرف عليها من خلال النقاط الآتية:

هي عبارة عن أحد التطبيقات القانونية المتواجدة على أرض الواقع، والتي عملت على تثبيت الفاعليات التي تعمل إلى الفصل بين المشاجرات التي تتم في الريف والصعيد، وتعتبر هذه المجالس هي البدائل للمحاكم، حيث يقوم الأهالي باللجوء إليها لفض الكثير من المشكلات والمنازعات وعلى أهمها الخصومات الثأرية.

كما تعتبر المجالس العرفية من اهم وأحد الآليات الخاصة بالضبط الاجتماعي الغير رسمي والتي يقوم بتفضيلها الكثير من القبائل العربية المختلفة، وسكان المجتمعات التقليدية، وتختص هذه المجالس بإنهاء جميع المشاجرات والمنازعات التي تتمثل في القتل والمواريث والتعديلات لجميع أنواع الخلافات. **(تهامي، ٢٠١٣: ١٢٣)**

يُعد القضاء والمجالس العرفية من أهم الأشكال التي تعمل على حل الخلافات، والتي يمكننا التعرف عليها بأنها تقوم على الكثير من المراحل التاريخية لما قبل الدولة الحديثة والأنظمة الخاصة بها وهي النظام القضائي والقانوني، وتعتمد على وجود الكثير من القواعد العرفية التي تقوم على التراكمات من خلال الزمن بحث تعتبر من اهم الأمور التي تشكل عرفا سائدا ومنتشرا داخل الأطر والتجمعات وتعتبر مهمته هي التصدي للنزاعات والتي تقع بين العائلات والأشخاص الذين يقومون بحرفة معينة. (جابر، ٢٠١٥: ١٤)

- **مفهوم القضاء العرفي:** القضاء العرفي هو عبارة عن وسيلة من الوسائل المتعارف عليها والتي تقوم على التحكيم بين الخصوم من خلال الكثير من العقود الزمنية، وكانت في وقتها التي تم ظهوره به هي عبارة عن منظومة فاعلية تعمل على فض النزاعات، وخلال الفترات الماضية تطور دور هذا القضاء العرفي وأصبح يقوم بالتعامل مع الصراعات القبلية والطائفية، وخاصة أثناء تباطؤ القضاء العادي ويرجع هذا إلى قلة عدد القضاة والمحاكم التي تقف أمام الأرقام الكبيرة الضخمة من القضايا المختلفة.

كان يطلق على هذا النمط من القضاء التقليدي، مجالس العرب، التي تفض المنازعات بين الأهالي على أسس ومعايير القواعد العرفية الموروثة والتي تنظم العلاقات بين أعضاء العائلة أو العائلات الممتدة، أو القواعد القبلية أو العشائرية، وهو ما كان شائعاً ولا يزال بعضه سائداً في الصعيد، وقبائل سيناء الشمالية والجنوبية، وقبائل سيوة، وأولاد على في منطقة مطروح والحدود الغربية مع ليبيا.

١. **كيف تتم الجلسة العرفية؟** : يقوم تكوين المجلس العرفي من خلال البدأ بذهاب مجموعة من أهل الخير إلى أحد أطراف المشكلة لفض النزاعات والصراعات بشكل مؤقت ويتم هذا من خلال التوقيع على بعض الشروط، ثم يحدث حالة من الاتفاق على اختيار المحكمين وراعي البيت، وأن تكون المعاودة تتم بشرط وهو يتمثل في مبلغ مالي ضخم حتى لا يتعرض طرف آخر خلال الفترة المحددة والتي تتراوح بين أسبوع إلى شهر، ثم يتم التوقيع عليها من طرفي النزاع والصراع، وعند البدء في الجلسة العرفية يتم طرح وتقديم المحكمون على طرفي النزاع والقيام بالاعتذار لبعضهم البعض، والمصالحة والتصالح دون الدخول في تفاصيل.

وفي حالة رفضهما يتم عمل وتحرير محضر الجلسة العرفية، والذي يتم تثبيت فيه التاريخ والحضور وما هي أسباب الصراع بين الطرفين وما واقع عليهم من أضرار وخسائر مادية، لتبدأ بعدها مرحلة سرد الحجج والعمل على تسجيلها في محضر الجلسة، ثم يقوم المحكمون بالدخول والمرجح إلى ما يسمى بالمخلاوية وهي عبارة عن غرفة المداولة لهيئة التحكيم، ثم

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

بعد ذلك يحدث سماع الشهود كل واحد على حدى وبعيدا عن الطرف الأخر للنزاع، لتصبح شهادتهم سرا، وبناء على شهادة الشهود يقوم المحكمون بالنقاش فيما تم لمدة من الممكن أن تصل إلى (٥) ساعات حتى يخرج حكماً عادلاً يرضى جميع الأطراف.

٢. **الاتساق بين المجالس العرفية والقانون العرفي:** المجالس العرفية والقانون العرفي ظلا مستمرين كأحد أشكال قواعد وآليات حل المنازعات بين أطراف المشكلات والمنازعات سواء داخل بعض المهن ،أو الحرف ،أو في نطاق بعض العائلات أو الأسر في الأرياف ،أو بعض المدن الريفية في إطار ثنائية قانونية وقضائية سادت بين النظم والقواعد والآليات الرسمية ،واللاسامية

٣. **المجالس العرفية ظاهرة عالمية:** تعتبر ظاهرة اللجوء إلى المجالس العرفية في حل وتسوية الكثير من الصراعات الخاصة والمحلية والتي يمكننا التعرف على بعضها فهي تتمثل في الظواهر العالمية والطبيعية، حيث يمكننا التعرف على أنها في حالة من الانتشار في كل دول العالم ولكن دون وجود استثناء، وتعتبر هذه الظاهرة الطبيعية لما تقوم به من انعكاس للحاجة المنطقية لاحتواء الكثير من الصراعات ولكن في أضيق نطاق الحياة ولكن تجنبا لتفشيها واتساع دائرتها، وأن المجالس العرفية تتميز عن غيرها فهي من الآليات المعايشة اليومية لبيئة الصراع، والتمتع بسلطة أخلاقية تنبع من توظيفها الروابط الاجتماعية المختلفة من خلال جهود تسوية الكثير من النزاعات والصراعات، والقدرة على الاحتواء المبكر للصراعات والنزاعات ومنع تصعيد الأزمات، والتمتع بقدر كبير وكافي من الشرعية لدى الأطراف الخاصة بالصراع وهذا كله ما يسمح بجمعهم فى عملية تفاوضية، وبما يسمح بفرض تسوية بعينها على الأطراف المتصارعة، كذلك وجود طبيعة مرنة للحلول المقترحة للمشكلات بعيدًا عن قيود نصوص القانون التى كثيرًا ما تأتى غير مناسبة لخصوصيات كل صراع.

٤. **الجلسات العرفية تصلح في بعض القضايا وليس جميعها:** وعند البدء في اللجوء للجلسات العرفية هذا ما يعني قبول الأحكام الخاصة بها، وقد نظم القانون المصرى فكرة التحكيم فى المواد المدنية والتجارية فى القانون ٢٧ لسنة ٩٤، حيث يتم إبرام اتفاق تحكيم بين أطراف النزاع يتضمن القواعد التى سيتم تطبيقها وإجراءاتها وكيفية اختيار المحكم الممثل لكل طرف ويتم إثبات ذلك كتابة، ولا يجوز الطعن على حكم التحكيم إلا لبطلان الحكم أو إجراءاته، ويمكننا التعرف على أن الجلسات العرفية تعمل على اصلاح الكثير من القضايا التي تتمثل في الجنح والقتل الخطأ والنصب وخيانة الأمانة والضرب والإصابة الخطأ وغيرها من القضايا الأخرى وتكون ملزمة للمحكمة، ولكنها لا تصلح فى بعض القضايا مثل القتل العمد والاغتصاب وهتك العرض والحريق العمدى، كما أن محكمة الجنايات لا تلتزم بأى جلسات عرفية وليس لها قيمة أمامها، لأن قضاياها تنفذ ضد المجتمع، كما أن الجلسات العرفية أحيانا تكون سببا فى تخفيض العقوبة على المتهمين وهذه مرحلة تقديرية لهيئة المحكم.

٥. **أدوات المجالس العرفية في حل المشكلات:** تعد المجالس العرفية أحد أوجه تطبيق القانون على أرض الواقع ،التي أثبتت فاعليتها في الفصل في المنازعات لاسيما في الريف والصعيد ،واعتبرت بديلاً لأروقة المحاكم ،حيث يلجأ إليها الأشخاص من اجل الفصل بينهم في مختلف المنازعات.

٦. **توازن المصالح السياسية:** هناك تباينا بين الشمال والجنوب، فالجنوب شهد عملية تنمية أعلى نسبيا من الشمال بصورة جعلته أكثر انخراطا بالنشاط الخدمي والتنموي الخاص بالسياحة، وهو ما لم يتحقق في الشمال، مما اضطر بعض القبائل إلى تركيز نشاطاتها الاقتصادية في القطاع غير الرسمي العابر للحدود، وبما يحمله ذلك من تداعيات سياسية وأمنية تتصل بالتفاعلات الإقليمية حول الحدود الشرقية للدولة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٧. **تخصصات القضاء العرفي :** هناك بعض التخصصات التابعة للمجالس العرفية والتي تقوم بالتدخل بها ومنها ما يمكننا معرفته من خلال النقاط الآتية:

القضايا التابعة " للعرض والعار " وهي تحكم في الأمور التابعة للنساء.

القضايا التابعة " لمنقع الدم " والتي تتم من خلال الفصل في الخلافات والتي من الممكن أن تؤدي إلى وقوع الضحايا.

القضايا التابعة " للأرض والمال ".

القضايا التابعة " الجروح والاصابات ".

وفي النهاية يتم التعرف على أن القضاء العرفي أو المجالس العرفية تعتبر هي الوسيلة السريعة التي تعمل على حل الخلافات بين المتنازعين، ويتكون عادة من عدة لجان للمصالحات والتي تتشكل من المتمتعين بشعبية كبيرة بين الأهالي أو كبار رجال العائلات، ويمكننا التعرف على المهام التي يقومون بها ليس فقط في فرض أحكام بعينها ولكن من خلال تصفية التشاحن والتشاجر بين النفوس، والعمل على إنهاء الصراعات والخصومة وتبدأ العلاقة الجديدة بينهم من خلال بعض الشروط الجزائية والتي تفرض على أي طرف من الطرفين في حال مخالفتهم بعد الانتهاء من لجان التحكيم. (أبو عريبان، ٢٠١٠م: ١٠٨)

منهجية الدراسة

تمثلت منهجية الدراسة في:

- المنهج الوصفي والذي سيتناول تأثير تلك المجالس على التطورات الثقافية والإجتماعية.
- أسلوب المسح المكتبي للاستفادة من المصادر والدراسات المتوفرة لبناء الجانب النظري.
- المنهج الوصفي في عرض البيانات.
- المنهج التحليلي والمستخدم في تحليل النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة ومتغيراته بغرض التعرف على دور التطورات المصرية في المجالات الثقافية والبيئية وانعكاساتها على كفاءة دور القضاء غير الرسمي والآثار الناتجة عن ذلك.
- كما سيتم الاستعانة بالأسلوب الكمي والأساليب الإحصائية.

أدوات الدراسة: تم استخدام أداة الاستبيان حيث تم الاعتماد هنا على أسلوب قوائم الاستبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة لإجراء وإتمام الدراسة بالإضافة إلى مراجعة البيانات الثانوية وكذلك إجراء المقابلات الشخصية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التطورات المصرية

المتغيرات الوسيطة: كبار العائلات من قرية الكوم الأحمر والمنيا

المتغير التابع: على كفاءة دور القضاء غير الرسمي.

إجراءات الدراسة: (الإطار التطبيقي للبحث): استخدام أداة الاستبيان حيث تم الاعتماد هنا على أسلوب قوائم الاستبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة لإجراء وإتمام الدراسة بالإضافة إلى مراجعة البيانات الثانوية وكذلك إجراء المقابلات الشخصية.

أساليب التحليل الإحصائي: قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للاجابة على فروض الدراسة كالتالي :

استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) للإصدار رقم ٢٥ وهي :

١-الإحصاءات الوصفية (المتوسطات والانحرافات المعيارية – ...الخ).

٢-معامل ارتباط ببر سون لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٣-اختبار "ف" لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية.

تحليل بيانات استمارة الاستبيان:

عرض نتائج الفرض الأول : ينص الفرض الاول على انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة أحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و المجالس العرفية ،وللتحقق من صحة الفرض التالى تم استخدام (اختبار معامل بيرسون) وكانت النتائج كما يلى :

جدول(١): يوضح توزيع معاملات الأرتباط بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و المجالس العرفية

		المجالس العرفية
التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري	معامل ارتباط بيرسون	.409**
	مستوى المعنوية	0.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد ارتباط ذو دلالة أحصائية عند مستوى (٠.٠٠١) وبالنظر إلى معامل الارتباط نجد انه يساوى 409^{**}. يقع بين (٠.٤-٠.٦) أى أنه يوجد ارتباط طردى ومتوسط بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و المجالس العرفية أى بزيادة كل منها يزداد الاخر ويعزو الباحث هذه النتيجة لدور المجالس العرفية، كما اتفقت دراسة (لمشروع دعم التنوع الثقافي والإبتكار في مصر(٢٠١٥م) مع النتيجة الحالية في أن العلاقة المترابطة فيما بين التعليم والثقافة تعد من بين الفاعليات التي تتناسب مع الثقافات الجديدة للمجتمع المصري.

عرض نتائج الفرض الثاني : ينص الفرض الثاني على انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة أحصائية بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و المجالس العرفية ،وللتحقق من صحة الفرض التالى تم استخدام (اختبار معامل بيرسون) وكانت النتائج كما يلى :

جدول (٢): يوضح توزيع معاملات الأرتباط بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و المجالس العرفية

		أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية
المجالس العرفية	معامل ارتباط بيرسون	.424**
	مستوى المعنوية	0.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد ارتباط ذو دلالة أحصائية عند مستوى (٠.٠٠١) وبالنظر إلى معامل الارتباط نجد انه يساوى 424^{**}. يقع بين (٠.٤-٠.٦) أى أنه يوجد ارتباط طردى ومتوسط بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و المجالس العرفية أى بزيادة كل منها يزداد الاخر، واتفقت **دراسة لؤلؤة عبد الكريم القويفلي(٢٠١٨م)** مع النتيجة الحالية في أن حالة الحرية الثقافية المنضبطة والتي تتقيد بها المجتمعات الحديثة قد اقترنت بالإبداع الفني والتنوع الثقافي في كافة المجالات الثقافية، كما اتفقت مع دراسة **داليا فؤاد محمود عطية (٢٠١٨)**، في ضرورة تركيز الضوء على أهمية تنمية الإبداع والابتكار من قبل وزارة الثقافة في الفنون والحرف التراثية.

عرض نتائج الفرض الثالث : ينص الفرض الثالث على انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة أحصائية بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و المجالس العرفية ،وللتحقق من صحة الفرض التالى تم استخدام (اختبار معامل بيرسون) وكانت النتائج كما يلى :

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

جدول (٣): يوضح توزيع معاملات الأرتباط بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و المجالس العرفية

		أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية
المجالس العرفية	معامل ارتباط بيرسون	.749**
	مستوى المعنوية	0.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد ارتباط ذو دلالة أحصائية عند مستوى (٠.٠٠١) وبالنظر إلى معامل الارتباط نجد انه يساوى $^{**}749$. يقع بين (٠.٧-٠.٩) أى أنه يوجد ارتباط طردى وقوى بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و المجالس العرفية، واتفقت **دراسة لؤلؤة عبد الكريم القويفلي(٢٠١٨م)** مع النتيجة الحالية في أن حالة الحرية الثقافية المنضبطة والتي تتقيد بها المجتمعات الحديثة قد اقترنت بالإبداع الفني والتنوع الثقافي في كافة المجالات الثقافية، كما اتفقت مع دراسة **داليا فؤاد محمود عطية (٢٠١٨)**، في ضرورة تركيز الضوء على أهمية تنمية الإبداع والابتكار من قبل وزارة الثقافة في الفنون والحرف التراثية.

عرض نتائج الفرض الرابع : ينص الفرض الرابع على انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة أحصائية بين واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية و أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية ،وللتحقق من صحة الفرض التالى تم استخدام (اختبار معامل بيرسون) وكانت النتائج كما يلى :

جدول (٤): يوضح توزيع معاملات الأرتباط بين واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية و أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية

		واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية
أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية	معامل ارتباط بيرسون	.697**
	مستوى المعنوية	0.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد ارتباط ذو دلالة أحصائية عند مستوى (٠.٠٠١) وبالنظر إلى معامل الارتباط نجد انه يساوى $^{**}424$. يقع بين (٠.٤-٠.٦) أى أنه يوجد ارتباط طردى ومتوسط بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية، واتفقت دراسة **(مسعودة فلوس، ٢٠١٩م)** مع النتيجة الحالية في أن مؤسسات للمجتمع المدني تلعب دور فعال في نشر الثقافة البيئية، كما اتفقت مع دراسة **منى محمد علي الشعباني (٢٠١٩)** في إن أغلب المنشآت في قطاع الأعمال المصري تعتمد المراجعة الفاعلة للبعد البيئي.

عرض نتائج الفرض الخامس : ينص الفرض الخامس على انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة أحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية ،وللتحقق من صحة الفرض التالى تم استخدام (اختبار معامل بيرسون) وكانت النتائج كما يلى :

جدول (٥): يوضح توزيع معاملات الأرتباط بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية

		التطورات الثقافية والبيئية فى المجتمع المصرى
أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية	معامل ارتباط بيرسون	.613**
	مستوى المعنوية	0.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد ارتباط ذو دلالة أحصائية عند مستوى (٠.٠٠١) وبالنظر إلى معامل الارتباط نجد انه يساوى $^{**}613$. يقع بين (٠.٤-٠.٦) أى أنه يوجد ارتباط طردى ومتوسط بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية، واتفقت دراسة **(سلوى محمد المهدي أحمد عبد الرحمن،**

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٢٠١٣م) مع النتيجة الحالية في جميع الوسائل الخاصة بالضبط الاجتماعي الرسمي مع الضبط الغير رسمي، في مجتمع الأحساء، كما اتفقت مع دراسة **(جمال كركار، ٢٠١٤م)** في أن القوانين العرفية تعتبر لها أهمية كبيرة.

عرض نتائج الفرض السادس : ينص الفرض الخامس على انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة أحصائية بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية،وللتحقق من صحة الفرض التالى تم استخدام (اختبار معامل بيرسون) وكانت النتائج كما يلى :

جدول (٦): يوضح توزيع معاملات الأرتباط بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية

		التطورات الثقافية والبيئية فى المجتمع المصرى
واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية	معامل ارتباط بيرسون	.905**
	مستوى المعنوية	0.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد ارتباط ذو دلالة أحصائية عند مستوى (٠.٠١) وبالنظر إلى معامل الارتباط نجد انه يساوى $905.^{**}$ يقع بين (٠.٧-٠.٩) أى أنه يوجد ارتباط طردى وقوي بين التطورات الثقافية والبيئية في المجتمع المصري و واقع التزام الأفراد بقرارات المجالس العرفية.

عرض نتائج الفرض السادس : ينص الفرض السادس على انه توجد فروق ذات دلالة أحصائية فى كفاءة دور المجالس العرفية والتي تعزي لمتغير (الفئة العمرية – المؤهل العلمي – المنصب – عدد سنوات الخبرة في مجال العمل)، وللتحقق من صحة هذه الفرضية نقوم باختبار تحليل التباين لتوضيح دلالة الفروق بين متوسطات الحسابية للدرجات التى حصل عليها المشاركين على كفاءة دور المجالس العرفية وفقا لمتغير (الفئة العمرية – المؤهل العلمي – المنصب – عدد سنوات الخبرة في مجال العمل). تفقت **دراسة لؤلؤة عبد الكريم القويفلي(٢٠١٨م)** مع النتيجة الحالية في أن حالة الحرية الثقافية المنضبطة والتي تتقيد بها المجتمعات الحديثة قد اقترنت بالإبداع الفني والتنوع الثقافي في كافة المجالات الثقافية، أى أنه يوجد ارتباط طردى ومتوسط بين أثر التطورات الثقافية والاجتماعية على المجالس العرفية و المجالس العرفية.

- توجد فروق ذات دلالة أحصائية فى كفاءة دور المجالس العرفية والتي تعزي لمتغير (الفئة العمرية)

جدول (٧): يوضح قيمة "ف" لدلالة الفروق بين متوسطات الحسابية للدرجات التى حصل عليها المشاركين على كفاءة دور المجالس العرفية وفقا لمتغير (الفئة العمرية)

كفاءة دور المجالس العرفية					
العمر	العدد	المتوسط	الأنحراف المعيارى	قيمة ف	مستوى المعنوية
اقل من ٣٠	37	30.1892	6.46288	3.041	0.032
من ٣٠-٤٠ سنة	45	33.3333	3.64318		
من٤٠-٥٠ سنة	32	32.2188	4.02199		
٥١ فأكثر	6	31.1667	2.85774		
الاجمالى	120	31.9583	4.88248		

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أنه توجد فروق ذات دلالة أحصائية فى كفاءة دور المجالس العرفية ، وفقا للعمر عند مستوى الدلالة ٠.٠١ ، حيث أن قيمة مستوى المعنوية = 0.032 أقل من α=٠.٠٥ وبالتالى نرفض الفرض الصفرى ، أى ان كفاءة دور المجالس العرفية تحتلف باختلاف العمر ، أى ان متوسط كفاءة دور المجالس العرفية لعمر اقل من ٣٠يختلف

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

عن متوسط كفاءة دور المجالس العرفية لعمر من ٣٠-٤٠ سنة ، يختلف عن متوسط كفاءة دور المجالس العرفية لعمر من٤٠-٥٠ سنة ، يختلف عن متوسط كفاءة دور المجالس العرفية لعمر ٥١ فأكثر عند مستوى الدلالة ٠.٠١

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

١-وجود المجالس العائلية الخاصة بالعائلات الكبيرة والأسر.

٢-توفير جميع المقومات الخاصة بالعمل القضائي للقضاة العرفيين

٣-زيادة الاهتمام الحكومي بالجوانب البيئية من خلال تحفيز منشأت الأعمال.

٤-مدى ضرورة تحديد نظام قانوني حديث من أجل المسئولية الخاصة بالقضاة المدنيين، التي تتوافق مع تلك المسئولية من تطورها.

٥-الاهتمام بالأطفال.

٦-أهمية الالتزام بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية الخاصة بهم.

٧-ضرورة تحديد نظام قانوني حديث من أجل المسئولية الخاصة بالقضاة المدنيين، التي تتوافق مع تلك المسئولية من تطورها.

الخلاصة

سعت الدولة المصرية نحو تحسين البيئة وما لها من مجالات والعمل على تطويرها كونها كأحد أهداف التنمية المستدامة، و أحد أهم مجالات العمل التنموي و إيمانا من مصر بأن نجاح أي دولة لابد لها من أطر تشاورية وديمقراطية في الحوار، واستنادا على المنهج العلمي في معالجة القضايا البيئية تم العمل على خلق الخطة الوطنية للعمل البيئي في مصر كنتاج واضح لعدد من الجهود وأراء أغلب المؤسسات والمنظمات سواء الحكومية وغير الحكومية و غيرها من مؤسسات المجتمع المدني و غيرهم من مراكز البحوث والخبراء وكافة المهتمين بالبيئة في مصر لوضع إستراتيجية للعمل البيئي خلال الخمسة عشر عاما القادمة حيث تمثل رؤية مستقبلية لتطور العمل البيئي على كافة الأصعدة والمجالات التنموية لمعالجة كافة المشكلات البيئية التي تعاني منها مصر والتي تقف عائقا أمام سبل التنمية والتطور والتقدم وتعد من بين الحركة التنموية التي تشهدها مصر من التنمية المستدامة على كافة الأصعدة وميادين العمل التنموي.

كما سعت مصر إلى تعزيز وحماية التراث الثقافي عبر عدد من فعالياتها ومبادراتها لإبراز العناصر المصرية الفاعلة عبر مبادرة عاش هنا، والسعي نحو استرداد القطع الأثرية المصرية التي كانت قد تم تهريبها أو ملاحقة العديد من الباحثين عن الآثار وإيقاف حركة الإتجار بها والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعروفة باسم(أليسكو) متعاونة في ذلك مع نحو ١٣ دولة عربية، ودعمت وزارة الثقافة كافة الصناعات الثقافية التي من بينها إعادة الحرف التراثية عبر عدد من البرامج والمبادرات التي أطلقتها وزارة الثقافة، بل وتم تأسيس الشركة القابضة للصناعات السنيمائية وغيرها من القابضة للحرف التراثية، وأبهرت مصر العالم بعدد من الفعاليات التي تم تنظيمها وبثها مباشرة عبر قنوات العالم أجمع والتي كانت نقلة في مجال السياحة الثقافية والمزارات الفرعونية المختلفة بل وتم الرواج والاستخدام الإعلامي الفني لعدد من النصوص الفرعونية التي كانت قد نقشت على جدران المعابد.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المراجع

أبو عريبان، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٠م). القضاء العرفي مقارنة بالفقه الإسلامي، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، كلية الشريعة والقانون، قسم القضاء الشرعي، غزة.

أبو غازي، عماد، ٢٠١٩م، الطريق نحو النهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية في مصر، وزير الثقافة الأسبق، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر.

أبو غازي، عماد، ٢٠٢١، السياسات الثقافية في زمن التحولات، وزارة الثقافة المصرية، جمهورية مصر العربية.

إسحاق إبراهيم، دورالجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة،المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،الطبعة الأولى،مايو ٢٠١٥.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٢م). دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات، مشروع التماسك الاجتماعي، اليمن.

تهامي، حسين محمد. (٢٠١٣م). دراسة القضاء العرفي كآلية للضبط الاجتماعي بمحافظة شمال سيناء، مجلة اتحاد الجامعات العربية، للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد (٢١)، عدد (٢).

جابر، محمد. (٢٠١٥م). دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة.

جمال كركار، القانون العرفي الجزائري خلال فترة الاحتلال: قانون منطقة القبائل أنموذجاً، مقارنة بين موقف القوانين الفرنسية والشريعة الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست،(ع٥)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠١٤م).

حداد، نور حسين نايف. (٢٠٢٠م). الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، جامعة الشرق الأوسط، قسم القانون العام، كلية الحقوق.

حمياز، سمير، ٢٠٢١م، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، مج(١٨)، ع(٢)، الجزائر.

الدليمي، عامر حمد غضبان. (٢٠٢٠م). مسؤولية القاضي المدنية في التشريع العراقي، جامعة الشرق الأوسط، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق.

رضوان الحسن إبراهيم، دور القانون العرفي في حل الصراعات القبلية: دراسة أنثروبولوجية مقارنة لفاعلية "مجالس الجودية" و "مجالس القلد" في قبيلتي الرزيقاتوالهدندوه، مجلة الدراسات الإنسانية، كلية الآداب والدراسات الإنسانية، جامعة دنقلا، (ع٢٠)، (٢٠١٨م).

الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة٢٠٣٠، ٢٠١٧م، أولويات الخطة الوطنية للعمل البيئي ٢٠٠٢_٢٠١٧، وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، جمهورية مصر العربية. على الرابط/https://eeaa.gov.eg

زاهر، ضياء الدين، ٢٠١٧م، اللغة ومستقبل الهوية التعليم نموذجا، وحدة الدراسات المستقبلية مكتبة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

سالمان، أشرف. (ب ت). الوساطة في المنازعات التجارية شواهد الحاضر وأفاق المستقبل في مصر والعالم.

سراج الدين، إسماعيل، ٢٠١٥، برنامج دعم التنوع الثقافي والابتكار في مصر، مشروع دعم التنوع الثقافي والابتكار في مصر، مكتبة الإسكندرية.

السعيداني، منير، آخرون، ٢٠٠٧م، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط (١)، بيروت، لبنان.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

سلوى محمد المهدي أحمد عبد الرحمن، الضبط الاجتماعي ودور المجالس العرفية في فض النزاع الأسري: دراسة ميدانية في مدينة الأحساء، كلية الآداب، جامعة دمياط، المجلة العلمية لكلية آداب، (مج٢)، (ع١)، بحوث ومقالات، (٢٠١٣م).

سلوى محمد المهدي أحمد،الضبط الاجتماعي ودور المجالس العرفية في فض النزاع الأسري (دراسة ميدانية في مدينة الاحساء)،كلية الآداب،جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٣.

الشربيني، دينا علم أحمد. (٢٠١٥م). أساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها ببعض القيم لدى طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الاجتماع.

الشعباني، منى محمد على، ٢٠١٩، دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة دراسة استكشافية في منشآت الأعمال في البيئة المصرية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

عارف، نصر محمد، ١٩٩٤، الحضارة، الثقافة، المدنية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا.

عامر حمد غضبان عويد الدليمي، مسؤولية القاضي المدنية في التشريع العراقي، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (٢٠٢٠م).

عبد الجليل، هويدي، ٢٠١٤، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع (٩).

عبد الرحمن محمد أو عريبان، القضاء العرفي مقارنة بالفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية مقارنة في قطاع غزة"، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، فلسطين، (٢٠١٠م).

عبد الرحمن، سلوى محمد المهدي أحمد. (٢٠١٣م). الضبط الاجتماعي ودور المجالس العرفية في فض النزاع الأسري، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، كلية الآداب.

عبد الرحمن، محمد، ٢٠٢٠، جريدة اليوم السابع المصرية، أهم الإنجازات الثقافية فى عهد الرئيس السيسي، تطوير معرض الكتاب وتنمية المواهب. على الرابط: https://www.youm٧.com/

عبدالرازق أحمد السنهوري،علم أصول القانون، مكتبة فتح الله الياس نوري، ١٩٣٦.

لبيب، هاني، ٢٠٢١، إقليميا وعالميا.. إنجازات السيسي فى ٧ سنوات تحول ملف البيئة لعلامات فارقة، جريدة المبتدأ الإلكترونية، جمهورية مصر العربية. على الرابطhttps://www.mobtada.com

محمد أمين عباس، دراسة تحليلية لوظائف ومهام رؤساء المجالس الشعبية البلدية في مجال حماية البيئة على ضوء التشريعات الوطنية ،دفاتر البحوث العلمية ،العدد الحادي عشر ،كلية الحقوق،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، ٢٠١٧.

محمد، ثناء هاشم، ٢٠١٩، الهوية الثقافية والتعليم في المجتمع المصري (رؤية نقدية)، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، ع(يناير)، ج (١)، جمهورية مصر العربية.

مسعودة فلوس ،ياسينفلوس ،دور مؤسسات المجتمع المدني فينشر الثقافة البيئية، المركز الديموقراطي العربي، اديسمبر ٢٠١٩.

منصور بيومي غنيم أحمد، الضبط الاجتماعي في المجتمع النوبي بين الرسمي والعرفي: نماذج واقعية، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة سوهاج، (ج٢)، (ع٤٨)، (٢٠١٨م).

المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (٢٠١٦م). القانون العرفي والمعارف التقليدية، سلسلة من موجزات المعلومات الأساسية.

نجلاءعمارة، تعريف المجالس الشعبية،جريدة الجمهورية اليوم، ٢٠١٩/١/١١.

نور حسين نايف حداد، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (٢٠٢٠م).

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٠٢٠م، إنجازات قطاع البيئة خلال ٦ سنوات من حكم السيسي، جمهورية مصر العربية على الرابطhttps://www.sis.gov.eg

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٠٢٢، أبرز إنجازاته الثقافة المصرية فى ٢٠١٩، جمهورية مصر العربية. على الرابطhttps://sis.gov.eg/Story

وكالة نأأنباء الشرق الأوسط، ٢٠٢٢، 7سنوات إنجازات في عهد الرئيس السيسي تحول الملف البيئي لعلامات فارقة إقليميا وعالميا، ملف البيئة، مصر. على الرابطhttps://www.mena.org.eg

Daniel Raposo, Nuno Martins, Daniel Brandão, Advances in Human Dynamics for the Development of Contemporary Societies, Springer,2021.

Nadya Josifov, What Are the Basics to Know About Social Security Benefits?, Ask money, 24 June2020.

Daniel M. Bodansky, The Concept of Customary International Law, Michigan Journal of International Law, Volume 16, Issue 3, 1995.

EGYPTIAN DEVELOPMENTS IN THE CULTURAL AND ENVIRONMENTAL FIELDS AND THEIR REPERCUSSIONS ON THE EFFICIENCY OF THE ROLE OF THE INFORMAL JUDICIARY AND THE RESULTING EFFECTS

Ahmed M. Samy[(1)]; Mustafa I. Awad[(2)] and Maged M. Y. El-Kharbotly[(3)]

1) Post Graduate Student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 3) Egypt Higher Institute for Trade and Computers

ABSTRACT

The study aimed to identify Egyptian developments in the cultural and environmental fields and their implications for the efficiency of the informal judiciary and the resulting effects. The standard forms were distributed to members of the sample study of families from the village of Al-Kom Al-Ahmar and Minya and were selected in a random manner. The descriptive curriculum and the social survey curriculum were used. There is a statistically significant correlation between cultural and environmental developments in Egyptian society and customary councils and a statistically significant correlation between the impact of cultural and social developments on customary and customary councils and a statistically significant correlation exists between the reality of individuals' adherence to decisions of customary councils and the impact of cultural and social developments on customary councils, There is also a statistically significant correlation between cultural and environmental developments in Egyptian society and the reality of individuals' adherence to decisions of customary councils. The study recommended the following: To provide all the elements for the judicial work of customary judges, to increase the Government's interest in environmental aspects, to determine a modern legal system for the responsibility of civilian judges, to pay attention to children, to the need for the majority of States to resolve conflicts, and to the importance of the obligation not to use force in their international relations.

Keywords: Egyptian developments/cultural/environmental/informal/customary/civil justice councils

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178